# دور السياسة النقدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

**ميلاد برامبل جبره[١] – إيهاب عز الدين نديم[٢] – عمرو حسين عبد البر [٢]**
١) مجلس إدارة، شركة أرباح العقارية للتنمية والاستثمار ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

## المستخلص

يهدف البحث إلي تحليل ودراسة دور السياسة النقدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم السياسة النقدية بالحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي، والحد من الأضرار الناتجة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تعمل السياسة النقدية على الحد من الأنشطة الإجرامية التي من شأنها تقويض استقرار القطاع المالي والاقتصاد القومي، لذا فإن عمليات الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تندرج ضمن أولويات الرقابة الشاملة للبنك المركزي، وذلك من خلال أدوات الرقابة التي تقوم بالتحقق من التزام الجهات بالاحتفاظ بأنظمة فعالة، وإجراءات رقابية مناسبة، والإبلاغ عن آية عمليات مشبوهة بعد عمليات التحري المناسبة، لسلامة الأوضاع للمؤسسات المالية بما يحقق الرقابة الموحدة.

وسوف يتم إثبات ذلك من خلال الاعتماد علي بعض الإجراءات المنهجية (المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، المنهج الوصفي التحليلي)، لدراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية والنتائج التي ترتبت على تلك السياسة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال بعض المؤشرات خلال الفترة من عام (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)، وذلك للوصول إلى الآثار الإيجابية لأدوات السياسة النقدية في الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :**

١. توجد علاقة قوية جوهرية ذات دلالة معنوية بين السياسة النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
ويتضح ذلك من خلال مدى ارتباط النظام المصرفي والمؤسسات المالية بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢. توجد علاقة قوية جوهرية ذات دلالة معنوية بين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنمية الاقتصادية.
حيث تؤثر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب علي التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الآثار السلبية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

**ومن أهم التوصيات التي يقدمها الباحثون ما يلي :**

١. وضع استراتيجية فعالة تعمل على تحقيق مكافحة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أكثر صرامة مع أي تدفقات وتحويلات نقدية، وإعداد وتأهيل القائمين عليها.
٢. تطوير آليات واجراءات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتواكب مع التطور في النظام المالي العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## مقدمة البحث

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية في الدولة، حيث يتم استخدامها لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال قيام البنك المركزي باتباع استراتيجية معينة واستخدام الأدوات المتاحة بهدف تحقيق الأهداف المرجوة والتي تتماشى مع السياسات الاقتصادية المستهدفة.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يُعدّ غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية الفعَّالة، حيث تؤدي عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، فهي مجموعة من الأنشطة التي تتم بعيداً عن خطة التنمية الاقتصادية، ولا تدخل في حسابات الدخل القومي.

يشكل غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمتين ماليتين تترتب عليهما آثار اقتصادية، وقد يهددا استقرار القطاع المالي في البلد المتضرر أو استقراره الخارجي بشكل عام. وتعتبر النظم الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً ضرورياً لحماية نزاهة الأسواق وسلامة الإطار المالي العالمي، إذ تساعد على تخفيف العوامل التي تسهل الاستغلال المالي، لذلك فإن اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يحقق ضرورة أخلاقية فقط، بل يلبي احتياجاً اقتصادياً أيضا.**(صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦)**

لقد وضع المجتمع الدولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصاف الأولويات،_حيث وجه صندوق النقد الدولي اهتماماً خاصاً لعواقب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة التي يمكن أن تهدد سلامة واستقرار النظام المالي والاقتصادى بشكل عام، لأنها يمكن أن تؤدي إلى التأثير على نزاهة واستقرار المؤسسات والنظم المالية، والتأثير سلباً على الاستثمار الأجنبي، وتشويه التدفقات الرأسمالية الدولية. وقد تكون ذات آثار سلبية على الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي الكلي داخل الدولة، مما يؤثر على الرخاء ويستنزف الموارد بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وقد تكون لها تداعيات تساهم في زعزعة الاستقرار الاقتصادي في البلدان الأخرى. **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣)**

ففي ظل ترابط الاقتصاد العالمي، تنتشر التداعيات السلبية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم، الأمر الذي يسفر عن عواقب سلبية على النزاهة والاستقرار المالي في مختلف البلدان. حيث يستغل القائمين على أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يتسم به النظام المالي العالمي من طابع معقد وما يوجد من فروق بين القوانين والنظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يتجه هؤلاء بشكل خاص إلى المناطق ذات الضوابط الضعيفة أو غير الفعالة، لأنه يمكن لهم نقل الأموال بسهولة أكبر دون أن يرصدها أحد. **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣)**

تؤدي النظم القوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تعزيز النزاهة والاستقرار المالي، مما يسهل بدوره اندماج البلدان في النظام المالي العالمي، كما تؤدي إلى تعزيز الحوكمة والإدارة المالية العامة، وتمثل نزاهة النظم المالية الوطنية مطلباً ضرورياً لإرساء الاستقرار في القطاع المالي والاقتصاد الكلي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ولمساعدة الحكومات الوطنية على تنفيذ نظم فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت فرقة العمل قائمة توصيات تحدد إطاراً أساسياً للتدابير القابلة للتطبيق عالمياً والتي تغطي القطاع المالي ونظام العدالة الجنائية، ومجموعة المهن ومؤسسات الأعمال غير المالية، وأيضاً شفافية الأشخاص الاعتبارية والإجراءات القانونية وآليات التعاون الدولي.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ففي فبراير ٢٠١٢ تمت مراجعة التوصيات وتحديثها (توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال). أما في فبراير ٢٠١٣ فقد اعتمدت فرقة العمل منهجية مشتركة معدلة لتقييم الالتزام الفني بتوصياتها، ومدى فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد دعمت مجموعة السبعة ومجموعة العشرين جهود كل من فرقة العمل وصندوق النقد الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما تجسد مؤخرا في المبادرة المعنية بمواجهة الفساد والتهرب الضريبي عبر الحدود.**(صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦)**

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يساهم في هروب رؤوس الأموال عن طريق التحويلات النقدية بين البنوك المحلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار مما ينتج عنه اتساع فجوة التمويل الداخلية ويؤدي إلي عجز في تلبية احتياجات الاستثمار اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

كما تساهم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي لحدوث التضخم في جانب الطلب الكلي مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود، وأيضاً انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الدولية (الدولار)، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، كما ينتج عن ذلك زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة عبء الدين العام.

## أسئلة البحث

١. إلي أي مدي تؤثر السياسة النقدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؟
٢. ما مدى أثر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على التنمية الاقتصادية ؟

## أهمية البحث

يمكن تحديد الأهمية العلمية والتطبيقية على النحو التالي:

١. **من الناحية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للبحث في معرفة دور السياسة النقددية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أن الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب يؤدي إلي تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٢. **من الناحية التطبيقية:** تتمثل الأهمية العملية للبحث في تحديد الآثار الإيجابية للسياسة النقدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودورها في دعم الاقتصاد القومي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك سوف يهتم البحث بتوضيح بعض العناصر التي من خلالها تعمل السياسة النقدية علي الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية مما يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد القومي.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

## أهداف البحث

يهدف البحث إلي تحليل دور السياسة النقدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك للحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي من خلال الحد من الأضرار المترتبة على النظام المالي جراء عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأشكال الأخرى من النشاطات الإجرامية والتي من شأنها تقويض استقرار القطاع المالي والاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التركيز علي دور السياسة النقدية.
٢. التعرف علي مدي ارتباط السياسة النقدية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٣. بيان أثر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المالي والاقتصاد القومي.

## فروض البحث

تم صياغة الفروض التالية كأسباب محتملة للمشكلة محل البحث كالتالي :

**الفرض الأول :** لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين السياسة النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**الفرض الثاني:** لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنمية الاقتصادية.

## الدراسات السابقة

**أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة النقدية:**

١. **دراسة (Normah, O. et al., 2014)** هدفت هذه الدراسة إلي أن تزايد حالات إساءة استخدام المنظمات غير الربحية من قبل الإرهابيين في جميع أنحاء العالم إلي بذل جهود متضافرة علي الصعيد العالمي لحماية هذه المنظمات. على وجه التحديد ، أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) التوصية الخاصة لمساعدة البلدان الأعضاء في تقييم مدى كفاية قوانينها ولوائحها الحالية المتعلقة بالمنظمات غير الربحية. فقد قدمت الدراسة مراجعة لتقارير التقييم الخاصة بالعديد من الدول الأعضاء. يسهم الاستعراض الشامل في الأدبيات المتعلقة بالإساءة الإرهابية للمنظمات غير الهادفة للربح ويسهل في نفس الوقت تنفيذ السياسات الفعالة من قبل البلدان الأعضاء.

٢. **دراسة (Klimova, S. et al., 2020)** هدفت هذه الدراسة إلي النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والذي تم الاشارة عليه في مقدمة التوصيات الخاصة FATF المحدثة عام ٢٠١٢. حيث أوصت البنوك التجارية ، والتي تعد جزءًا أساسيًا من مكافحة غسل الأموال / نظام تمويل الإرهاب ، لتحديد وتقييم واتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وتشير إلي أن الممارسات المصرفية تأخذ في


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الاعتبار الأنواع التالية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ملازمة لمنتج مصرفي (مخاطر المنتج) ؛ متأصل في العميل (مخاطر العميل)، متأصلة في مؤسسة مالية (ولا سيما بنك تجاري) وتحديد مشاركتها المحتملة في المعاملات المشبوهة. وأوضحت هذه الدراسة النُهج المعاصر لتقييم المخاطر وطرق التشغيل الآلي لها في البنوك التجارية. حيث يسمح الإعداد الفوري لتقارير المخاطر في هذا المجال لإدارة مخاطر البنك باتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لتحديد التهديدات ونقاط الضعف الناشئة.

٣. **دراسة (Alexandre, C. R. & Balsa, J., 2023)** توضح هذه الدراسة خصائص نظام متعدد الوكالات يتضمن التعلم الآلي ومكونات المخاطر لتحديد عملاء البنوك المشتبه بهم والإبلاغ عنها. كما تسعى لمساعدة المتخصصين من البشر في تحليل السلوك المشبوه من قبل هؤلاء العملاء. حيث يتم الحصول على قواعد المعرفة من خلال التنقيب عن البيانات عبر قاعدة بيانات حقيقية، والحصول على نمط سلوك معاملات لكل عميل ، ومُثرياً بقواعد محددة تستند إلى الجوانب القانونية ، وعلى خبرة محللي مكافحة غسل الأموال في المؤسسة المالية التي تمول هذا البحث. تسعى استراتيجية المخاطر المعتمدة إلى تحديد وتصنيف مستوى مخاطر غسل الأموال لكل عميل تم الإبلاغ عنه. لتقييم نتائجه، ثم قيام النظام بتحليل ستة أشهر من المعاملات الفعلية. تم إنتاج مجموعة من العملاء المرشحين والتحقيق فيها لاحقاً من قبل محللي مكافحة غسل الأموال التابعين للمؤسسة المالية، الذين أثبتوا درجة عالية من الدقة في الشكوك المشار إليها، بما في ذلك الحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها من قبل الأنظمة السابقة قيد التنفيذ لعقود في المؤسسة

٤. **دراسة (Thommandru, A. and Chakka, D.B., 2023)** هدفت هذه الدراسة قضايا الامتثال وسياسات مكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي باستخدام التقنيات الناشئة الجديدة مثل (blockchain) أي سلسلة الكتل أو السجلات، وركزت ايضاً علي القضايا المتعلقة بالتلاعب في KYC والعبء المالي على البنوك أثناء معالجة سياسات مكافحة غسل الأموال ، أن القطاع المصرفي هو الوسيلة الرئيسية لغسيل الأموال غير المشروعة، وتتمتع هذه البنوك عموماً بإمكانية الوصول إلى كل من الآلية المصرفية والسلطة القانونية لاتخاذ القرارات. يستطيع العاملون بغسل الأموال ومن يمولون الإرهاب الوصول بسهولة إلى المؤسسات المالية وآليتها. تقدم هذه المؤسسات جميع تحويلات الأموال المالية على الصعيدين المحلي والدولي. لقد أجبرت قوانين مكافحة غسيل الأموال وقوانين حماية البيانات الأخرى التي تزداد صرامة العديد من المؤسسات المالية على وضع عمليات طويلة ومكلفة للبقاء في حالة امتثال. لسد الفجوة ، يمكن للتكنولوجيا الناشئة أن تساعد في التخفيف من غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى. وتعتبر سلسلة الكتل المعروفة (Blockchain) وهي واحدة من أشهر الأمثلة على مستوى العالم لتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع. في القطاع المالي، حيث تم الترحيب بهذا النوع من التكنولوجيا باعتباره مفتاح النجاح في المستقبل. يمكن استخدام التكنولوجيا الناشئة بعدة طرق في الخدمات المالية. يمكن أن تغير العديد من


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

العمليات والمدفوعات بين نظير إلى نظير والاتفاقيات التجارية وتتبع سلاسل التوريد. كما يمكن ايضاً استخدام التكنولوجيا الناشئة بعدة طرق في الخدمات المالية وتتبع سلاسل التوريد. تعتمد حالات الاستخدام هذه على المشاركين أو المستخدمين الذين يتم تحديدهم والتحقق منهم. "اعرف عميلك" هو المصطلح الخاص بهذا (اعرف عميلك). قبل إجراء أي معاملة ، تتمثل إحدى الطرق الأساسية لبناء الثقة بين الأشخاص المعنيين في التحقق من المستخدم. وأخيرًا ، قدمت هذه الدراسة أفكارًا واقتراحات بشأن ظهور التقنيات الناشئة مثل (سلسلة الكتل) أثناء معالجة المشاكل وايضاً قدرتها علي جلب الأنظمة المصرفية مع وضع إعادة معايرة لسياسات الامتثال.

**ثانياً: الدراسات السابقة المتعلقة بغسل الأموال تمويل الإرهاب:**

٥. **دراسة (Fango, Thaedra, 2015)** هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء علي نقاط الضعف في كل من قطاعي التجارة والتمويل من خلال استخدام دراسات الحالة وفحص التدابير الاستقصائية والتنظيمية لمكافحة جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب، وتوصلت الدراسة إلي أن معالجة البيئة التي تعزز مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة تعتبر أكثر منطقية بكثير من معالجة غسل الأموال القائم على التجارة في نظام المحاكم بعد غسل الأموال غير المشروعة وتمويل الإرهابيين.

٦. **دراسة (Nottage, C. 2018)** هدفت هذه الدراسة تعرض برامج الامتثال غير الفعالة للبنوك والشركات الائتمانية إلي زيادة مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب بإستخدام نظرية إدارة المخاطر، وكذلك اكتشاف مدي استخدام مديرو البنوك والشركات لهذه الاستراتيجيات، وتوصلت الدراسة إلي الاثار المترتبة علي التغيير الاجتماعي وإمكانية منع الضرر بالسمعة المنسوب إلي مخاطر غسل الاموال، وتقليل معدل فشل البنوك والشركات الائتمانية في جزر البهاما، وكذلك التأثير بشكل إيجابي علي العمالة والإيرادات الضريبية المستخدمة في البرامج الاجتماعية.

٧. **دراسة (Naheem, M. A. 2021)** هدفت هذه الدراسة مستوي مكافحة غسل الاموال والممارسات المدرجة في الإطار القانوني لدولة البحرين وكذلك مدي امثالها للمعايير الدولية لتشريعات ولوائح مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتوصلت الدراسة إلي إحراز تقدم كبير في تطبيق أفضل الممارسات لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب داخل الدولة وزيادة ايضاً في مستويات التنفيذ، وكذلك استخرجت ببعض أوجه القصور في إنشاء آليات إبلاغ وإنفاذ قوية.

٨. **دراسة (Giannino, M. 2022)** هدفت هذه الدراسة تحليل المخاطر المرتبطة بالعملات الافتراضية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب وفحص فعالية سياسات التخفيف المعمول بها لمكافحة هذه الجرائم المالية، وحيث ان المجرمون يستخدمون العملات المشفرة لغسيل اموالهم وتمويل الارهاب بعدة طرق مختلفة وحيث ان اللوائح والسياسات الحالية للحكومة غير كافية لردع هذه الانشطة فهناك حاجة ماسة إلي التعاون من جميع الحكومات إلي


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

العمل لسن اللوائح والسياسات في خنق النشاط الإجرامي علي هذه المنصات ومواصلة مراقبة سوق العملات المشفرة بحثاً عن اي نقاط ضعف في المستقبل لهذه الجرائم.

## الإطار النظرى للبحث

يتناول البحث مجموعة من المفاهيم للتوضيح (السياسة النقدية، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التنمية الاقتصادية).

**١. السياسة النقدية:**

هي جميع القرارات والإجراءات التي تتتبعها السياسة النقدية في الدولة، والمتمثلة بالبنك المركزي، لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية. وتمثل السياسة النقدية السياسات والإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والأسعار عن طريق عرض النقود، ويأتي تأثير السياسة النقدية على حجم الإنفاق (الاستهلاك والاستثمار). وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بالتغير في عرض النقود. وكذلك هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار(**حمول وآخرون، ٢٠١٨، ص ٩**).

وأيضاً هي مجموعة التدابير التي يتبناها البنوك المركزية للتأثير علي مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهما ضمان تحقيق الاستقرار السعري وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل (**أحمد الشاذلي، ٢٠١٧، ص٣**).

**٢. أهداف السياسة النقدية:**

تسعي الدول إلي تحقيق أهداف معينة مثل المحافظة علي معدل نمو مرتفع للدخل قابل للاستمرار أو الاستقرار للأسعار، أو عمالة كاملة، أو وضع مناسب لميزان المدفوعات وتسعي الدول من خلالها إلي تحقيق التنمية وتحقيق الاستقرار النقدي، كذلك ضمان قابلية الصرف والمحافظة علي قيمة العملة، كذلك تشجيع النمو الاقتصادي، والمساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بشكل عام.

**٣. أدوات السياسة النقدية:**

تمارس السياسة النقدية دورها الاقتصادي من خلال أدوات للسياسة النقدية التي تؤثر علي جانب الطلب الكلي في الاقتصادي (حجم الإنفاق علي السلع والخدمات)، لاسيما الإنفاق الاستثماري من خلال تأثيرها علي حجم القروض، ومن ثم التأثير علي سهولة أو صعوبة الحصول علي الائتمان اللازم لتنفيذ المشروعات. (**محمد إدريس، ٢٠٢١، ص ٧**)


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**٤. غسل الأموال:**

غسل الأموال عبارة عن تحويل متحصلات أو نقلها وذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته دون إكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلي مرتكب الجريمة الأصلية **(تقرير وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ٢٠١٩).**

**٥. الآثار الاقتصادية والاجتماعية:**

قد تؤثر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب علي إضعاف قدرة السلطات علي تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة، وتضخم في المستوي العام للأسعار، كذلك أيضاً يمكن أن تؤثر علي استقرار سوق الصرف الأجنبي ووجود خلل في توزيع الموارد والثروة داخل الاقتصاد.

أيضا قد نجد أن لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب آثار اجتماعية من حيث وجود تفاوت بين الطبقات الاجتماعية وصعود فئات اجتماعية دنيا إلي أعلي الهرم الاجتماعي وانتشار الفساد، وكذلك عدم خلق فرص عمل حقيقية مما يؤدي إلي تفاقم مشكلة البطالة وتدني الأجور للأيدي العاملة وتدني مستوي المعيشة.

**٦. التنمية الاقتصادية:**

هي النمو الذي يرتكز علي المؤشرات الاقتصادية وتستهدف تحقيق النمو الاقتصادي والسعي نحو رفع الصادرات والتقليل من الواردات والبحث عن الاستثمارات الأجنبية، والزيادة في الإنتاج وتوفير الأعمال وتحريك السوق الداخلية والخارجية والمساهمة في الدورة الاقتصادية مثل الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك والاستثمار. **(خضير، ٢٠٢٣، ص ٢٨٩)**

**٧. الناتج المحلي الإجمالي:**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة) يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة، فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل ، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى.**(صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص ٧).**

## اجراءات البحث

١. **الحدود الزمنية:** اقتصرت البحث على الفترة الزمنية من عام (٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ ). ويرجع سبب اختيار هذه الفترة نظراً لتوافر مصادر البيانات والمعلومات الإحصائية عن هذه الفترة والتي سوف يعتمد عليها الباحثون.

٢. **الحدود المكانية:** جمهورية مصر العربية .


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

## منهجية البحث:

**أولاً : أسلوب البحث:** تعتمد منهجية البحث على:

**١. البحث النظري:**

حيث اعتمد الباحث على مجموعة من التقارير والنشرات والأدلة الاقتصادية والمالية عند جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة، وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة بأدوات السياسات الاقتصادية، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعلومات الخاصة بالاقتصاد القومي .

**٢. البحث التطبيقي:**

يعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لموضوع البحث، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات الخاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة. بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات الخاصة بالسياسات الاقتصادية، والبيانات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنمية الاقتصادية وأيضاً الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد القومي.

## نتائج البحث

إن غسل الأموال وتمويل الإرهاب له آثار سلبية ، حيث يساهم في هروب رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار مما ينتج عنه اتساع فجوة التمويل الداخلية مما ينتج عنه عجز في تلبية احتياجات الاستثمار اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي لحدوث التضخم في جانب الطلب الكلي مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود، وأيضاً انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي .

**١. الناتج المحلي الإجمالي في مصر:**

إن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤثر سلباً على أداء الاقتصاد القومي، الأمر الذي ينعكس على الاستثمار وبالتالي انخفاض الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب عمليات تحويل الأموال الأمر الذي يؤثر في الاستثمار وبالتالي الإنتاج، كما أن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي على إثره تتدخل السياسة النقدية من خلال ارتفاع معدلات الفائدة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي رقم (١) يوضح الناتج المحلي الإجمالي في مصر وحجم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**جدول رقم (١)**

**حجم الناتج المحلي الإجمالي وعمليات غسل الأموال**

**في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٨)**

(القيمة بالمليار جنيه)

| السنة | حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | حجم عمليات غسل الأموال | نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلي الناتج المحلي الإجمالي % |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1206.6 | 81.4 | 6.8 |
| 2011 | 1371.1 | 92.5 | 6.8 |
| 2012 | 1575.5 | 106.3 | 6.8 |
| 2013 | 1753.3 | 100.3 | 5.7 |
| 2014 | 2130.0 | 143.80 | 6.8 |
| 2015 | 2443.9 | 165.0 | 6.8 |
| 2016 | 2709.4 | 182.9 | 6.8 |
| 2017 | 3470.0 | 234.2 | 6.8 |
| 2018 | 4437.4 | 299.5 | 6.8 |
| 2019 | 5322.1 | 359.2 | 6.8 |
| 2020 | 5820.0 | 392.9 | 6.8 |

**المصدر**: بيانات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها صندوق النقد العربي، نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلي الناتج المحلي الإجمالي = حجم عمليات غسل الأموال ÷ الناتج المحلي الإجمالي.

**التعليق على الجدول:**

من الجدول السابق يتضح أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ٢٠١٠ كانت قيمته ١.٣ تريليون جنيه مصري تقريباً، وارتفعت القيمة في السنوات التالية حتى وصلت عام ٢٠٢٠ بقيمة ٥.٨ تريليون جنيه، بزيادة قدرها أربعة أضعاف تقريباً.

ومن الجدول يتضح أيضاً أن حجم عمليات غسل الأموال في مصر عام ٢٠١٠ تقدر بحوالي ٨١ مليار جنيه تقريباً، وهي تعد أقل قيمة لحجم عمليات غسل الأموال خلال فترة الدراسة، إلا أن قيمة المبالغ قد ارتفعت في العام التالي بمقدار ١٤% تقريباً، كما ارتفعت المبالغ الخاصة بعمليات غسل الأموال خلال السنوات التالية حتى وصلت عام ٢٠٢٠ لحوالي ٣٩٣ مليار جنيه تقريباً باستثناء عام ٢٠١٣.

بمعنى أن معدل الزيادة في حجم عمليات غسل الأموال في مصر تقدر بحوالي أربعة أضعاف نهاية الفترة عن أولها، وهي تعد زيادة كبيرة خلال فترة إحدى عشر عاماً. وتلك المبالغ كان لها آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وهذا ما سيتضح لاحقاً في التضخم والبطالة وسعر الصرف.

ويلاحظ من الجدول السابق أن الزيادة في حجم عمليات غسل الأموال تكاد تتساوى في معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي تكون الأنشطة غير المشروعة تتوازى مع الأنشطة المشروعة في مصر، وهذا يثبت عدم تطوير الإجراءات المتبعة للحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما عن نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي ٦.٨% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة تكاد تكون ثابتة بخلاف عام ٢٠١٣ التي انخفضت فيها النسبة إلى ٥.٧%، وهذا يثبت ما ذهبت إليه الدراسة والتحليل


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

من أن إجراءات الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب غير فعالة بشكل يساهم في تقليل نسبة غسل الأموال ، وأن دور السياسة النقدية محدود وغير متطور لكي يواكب التطورات التي تحدث في النظام المالي في هذا الصدد، لأن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعد جرائم جنائية يعاقب عليها القانون لكنها تستغل البنوك في عمليات التحويل، بالتالي يكون دور السياسة النقدية محدوداً في الإجراءات التي من شأنها الحد من عمليات تحويل الأموال.

**٢. بعض مؤشرات الاقتصاد المصرى:**

يؤثر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أداء الاقتصاد القومي الأمر الذي يؤثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة معدلات البطالة والتضخم، كما أن زيادة التحويلات المالية غير المشروعة تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض قيمة العملة المحلية، والجدول التالي رقم (٢) يوضح ذلك.

**جدول رقم (٢)**
**بعض مؤشرات آداء الاقتصاد الكلي**
**في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)**

(نسبة مئوية)

| السنة | معدلات النمو الحقيقي % | معدل التضخم % | معدل البطالة % | سعر الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 5.1 | 11.5 | 9.4 | 0.18 |
| 2011 | 1.8 | 11.0 | 11.8 | 0.18 |
| 2012 | 2.2 | 9.2 | 12.6 | 0.17 |
| 2013 | 2.2 | 7.0 | 13.3 | 0.17 |
| 2014 | 2.9 | 10.8 | 13.3 | 0.15 |
| 2015 | 4.4 | 10.9 | 12.7 | 0.14 |
| 2016 | 4.4 | 10.1 | 12.5 | 0.09 |
| 2017 | 4.8 | 23.3 | 11.8 | 0.06 |
| 2018 | 5.2 | 20.5 | 8.7 | 0.06 |
| 2019 | 3.6 | 9.2 | 7.9 | 0.070 |
| 2020 | 2.8 | 5.0 | 7.9 | 0.064 |

**المصدر**: مصدر معدلات النمو والبطالة والتضخم هو وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سنوات مختلفة. أما سعر الجنيه مقابل الدولار، فمصدرة صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.

**التعليق على الجدول:**

من الجدول السابق يتضح أن معدل النمو في مصر كان عام ٢٠١٠ بمقدار ٥.١%، إلا أن هذا المعدل انخفض في العام التالية ووصل إلى ١.٨% وهي تعد أقل نسبة للمدل خلال فترة الدراسة، ثم أصبحت النسبة متذبذبة خلال فترة الدراسة، ووصلت عام ٢٠٢٠ إلى ٢.٨%، بينما شهدت عام ٢٠١٨ أعلى معدل للنمو الاقتصادي، وترى الدراسة أن


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التذبذب في معدل النمو هو نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد المصري، وتتحمل السياسة النقدية جزء كبير من عدم الاستقرار، وهذا ما يوضحه معدل التضخم في التالي.

ومن الجدول يتضح أن معدل التضخم في مصر كان عام ٢٠١٠ بنسبة ١١.٥%، ثم انخفضت النسبة في السنوات التالية حت وصل المعدل عام ٢٠١٣ إلى ٧% ، إلا أن سرعان ما ارتفع المعدل في عام ٢٠١٤ ووصل إلى ١٠.٨%، كما ارتفع المعدل عام ٢٠١٧ إلى ٢٣.٣% وتلك النسبة تمثل أعلى معدل للتضخم خلال فترة الدراسة، أما عام ٢٠٢٠ فأصبحت نسبة التضخم حوالي ٥%.

يلاحظ على معدلات التضخم أنها كانت بداية الفترة مرتفعة، إلا أنها ازدادت ارتفاعاً خلال فترة الدراسة، وهذا يثبت عدم فعالية السياسة النقدية في تحجيم معدلات التضخم، وذلك بسبب ارتفاع الديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد، كما أن زيادة الدين العام بصفة عامة قد اتجه جزء كبير منه إلى الانفاق الاستهلاكي مما أدى إلى زيادة معدلات الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، هذا بخلاف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمر الذي رفع من حدة التضخم في مصر خلال الفترة المذكورة.

أما عن معدلات البطالة، فكانت عام ٢٠١٠ تمثل نسبة ٩.٤%، إلا أنها ارتفعت وانخفضت تلك النسبة خلال فترة الدراسة، فوصلت عام ٢٠٢٠ إلى ٧.٩%، أما أعلى معدل للبطالة فكان عام ٢٠١٣، عام ٢٠١٤ بمعدل ١٣.٣%. وترى الدراسة أن ارتفاع معدل البطالة في مصر نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي، الذي أثر على معدل النمو الاقتصادي وجعله في صورة متذبذبة، كذلك ارتفاع معدل التضخم أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما أثر سلباً على إجمالي الإنتاج، وهذا أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

من الجدول السابق يتضح أيضاً أن سعر صرف الجنيه مقابل الدولار كان عام ٢٠١٠ يمثل حوالي (٠.١٨)، إلا أنه عند تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦، أدي إلى التأثير على قيمة الجنيه مقابل الدولار وفقد فيها الجنيه حوالي ٥٠% من قيمته، ووصل إلى (٠.٠٩)، وترى الدراسة أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب له دور في تحرير سعر الصرف، نتيجة عمليات الضغط على العملة الدولية. أما عن سعر الجنيه مقابل الدولار عام ٢٠٢٠ فأصبحت (٠.٠٦٤)، أي أن قيمة الجنيه فقد حوالي (٦٤%) من قيمته أمام الدولار نهاية الفترة ٢٠٢٠ عن أولها وهي عام ٢٠١٠.

مما سبق، يتضح أن دور السياسة النقدية في السيطرة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب محدودة وغير متطور بشكل كافي، وتتمثل في الإجراءات التي يفرضها البنك المركزي على البنوك في تحويل الأموال، أما عن فعالية السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد القومي فهي ضعيفة ويجب النظر في السياسات التي اتخذها البنك المركزي لأنها غير كفء، مما نتج عنها ارتفاع في معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، كما أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

## مناقشة النتائج:

**أولاً: نتائج البحث التطبيقية:**

يستعرض الباحثون فيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث التطبيقي لدور **السياسة النقدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،** وذلك بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بكل من السياسة النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. تؤدي عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى التأثير على نزاهة واستقرار المؤسسات والنظم المالية، والتأثير سلباً على الاستثمار الأجنبي، وتشويه التدفقات الرأسمالية الدولية.

٢. إن عمليات غسل الأموال تساهم في ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

٣. تؤثر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معدلات النمو الاقتصادى، وتؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والتضخم.

٤. زيادة التحويلات المالية غير المشروعة تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض قيمة العملة المحلية.

**ثانياً : النتائج الخاصة باختبارات الفروض :**

١. هناك ارتباط قوي بين النظام المصرفي والمؤسسات المالية بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبهذا يثبت عدم صحة الفرض الأول القائل:

"لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين السياسة النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب".

٢. تؤثر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب علي التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الآثار السلبية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي. لذلك يثبت عدم صحة الفرض القائل:

"لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنمية الاقتصادية".

## التوصيات

من واقع النتائج السابقة ولتحقيق أهداف البحث تم التوصل إلي مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في **الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.**

١. وضع استراتيجية فعالة تعمل على تحقيق مكافحة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أكثر صرامة مع أي تدفقات وتحويلات نقدية، وإعداد وتأهيل القائمين عليها.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢. تطوير آليات واجراءات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتواكب مع التطور في النظام المالي العالمي.

## بحوث مقترحة

استكمالاً للمسيرة العلمية اقترح الباحثون اجراء عدد من البحوث الهدف منها القاء الضوء على **الآثار السلبية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

١. يقترح الباحثون إعداد دراسة عن الآثار الاجتماعية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب علي النظام الاجتماعي.

٢. يقترح الباحثون إعداد دراسة إطار مقترح لآليات تفعيل القوانين والاجراءات التي تساهم في الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## المراجع

أحمد شفيق الشاذلي (٢٠١٧). "**قنوات أنتقال أثر السياسة النقدية إلي الاقتصاد الحقيقي**"، سلسلة كتيبات لصندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية العدد (٣٩).

تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣).

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Fight-against-illicit-financial-flows

تقرير وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية (٢٠١٩).

https://mlcu.org.eg/ar/2078/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%BA%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84

صندوق النقد العربي (٢٠٢١)، العدد (١٩).

طارق حمول، سهام شيهاني (٢٠١٨). "**السياسات النقدية غير التقليدية وآفاق الاقتصاد العالمي**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم والمالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن، المجلد رقم (٢٦) العدد (٢).

محمد أدريس (٢٠٢١). "**السياسة النقدية،صندوق النقد العربي**"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (١٧).

نور عباس خضير وآخرون (٢٠٢٣). "**التحولات الرقمية ودورها في التنمية الاقتصادية للشباب**"، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، المجلد (٣)، العدد (١٤٤).

Alexandre, C.R. and Balsa, J. (2023). **"Incorporating machine learning and a risk-based strategy in an anti-money laundering multiagent system",** Journal of Expert Systems With Applications, V. 217.

Cassandra Nottage (2018). **"Compliance Strategies to Reduce the Risk of Money Laundering and Terrorist Financing"**, doctoral study College of Management and Technology, Walden University.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Klimova, S. & et al. (2020). **"Contemporary approaches to money laundering/terrorism financing risk assessment and methods of its automation in commercial banks",** Journal of Procedia Computer Science, V. 169.

Marco Giannino (2022). **"Money laundering and terrorist financing through cryptocurrency",** Master of Science in Financial Crimes and Compliance Management, Faculty of Utica University.

Naheem, Mohammed Ahmad (2021). **"Analysis of Bahrain's anti-money laundering (AML) and combatting of terrorist financing (CTF) practices",** Journal of Money Laundering Control Vol. 24 No. 4.

Normah Omar, & et al.(2014). **"Money laundering - FATF special recommendation VIII: a review of evaluation reports",** Journal of Procedia - Social and Behavioral Sciences, V. 145.

Thaedra Frangos (2015). **"Trade based money laundering and terrorist financing: methodologies for combating the growing economic and cultural threat",** Master of Science in Economic Crime Management, Faculty of Utica College.

Thommandru, A. and Chakka, D.B. (2023). "**Recalibrating the Banking Sector with Blockchain Technology for Effective Anti-Money Laundering Compliances by Banks"**, Journal of Sustainable Futures, V. 5.


الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

# THE ROLE OF MONETARY POLICY IN COMBATING MONEY LAUNDERING AND TERRORIST FINANCING

**Melad B. Gabarah[(1)], Ihab A. Nadeem[(2)], and Amr H. Abdel Bar[(2)]**
1) Member of the Board of Directors. Arbah Real Estate Development & Investment Company 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

## ABSTRACT

The research aims to analyze and study the role of monetary policy in combating money laundering and terrorist financing, where monetary policy maintains the safety and stability of the financial system, and reduces the damages resulting from money laundering and terrorist financing operations, and monetary policy works to reduce criminal activities that would undermine The stability of the financial sector and the national economy. Therefore, control operations to combat money laundering and terrorist financing are among the priorities of the comprehensive control of the Central Bank, through control tools that verify the commitment of the authorities to maintain effective systems and appropriate control procedures, and to report any suspicious transactions after operations. Appropriate investigations, for the soundness of financial institutions, in order to achieve unified supervision.

This will be proven by relying on some methodological procedures (the inductive approach, the deductive approach, the descriptive analytical approach), to study and analyze the tools of monetary policy and the results that resulted from that policy in combating money laundering and terrorist financing, through some indicators during the period of ( 2010-2020), in order to reach the positive effects of monetary policy tools in reducing money laundering and terrorist financing.

**The research reached the following results:**

1. There is a strong, intrinsic, significant relationship between monetary policy and money laundering and terrorist financing.
   This is evident through the extent to which the banking system and financial institutions are linked to money laundering and terrorist financing operations.
2. There is a strong, fundamental and significant relationship between AML/CFT and economic development.
   Money laundering and terrorist financing operations affect economic development through negative effects that affect economic development and economic stability.

**Among the most important recommendations made by the researchers are the following:**

1. Develop an effective strategy that works to achieve combating money laundering and terrorist financing more strictly with any cash flows and transfers, and prepare and qualify those in charge of it.
2. Developing mechanisms and procedures for combating money laundering and terrorist financing in line with developments in the global financial system.

**Keywords**: monetary policy - money laundering and terrorist financing.